من الصحافة الإيرانية

خاص



أميركا تهدم أسس هيمنتها العالمية

رأى الكاتب والمحلل السياسي الإيراني «سجاد عطازاده» أن السياسة الخارجية الأميركية تعاني من تناقض بنيوي عميق، حيث تسعى واشنطن للحفاظ على تفوقها العالمي في الوقت الذي تدمر فيه بأيديها الأدوات والركائز والمؤسسات التي بنت عليها هذه الهيمنة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الحفاظ على القوة العالمية لا يعتمد حصراً على الآلة العسكرية والاقتصادية، بل يستند بالأساس إلى المشروعية وثقة الحلفاء، معتبراً أن سياسة «أميركا أولاً» ليست انعزالية، بل نزعة أحادية هجومية تريد جني مكاسب القيادة دون تحمل أعبائها، مما يدفعها للاعتماد المفرط على لغة التهديد والإجبار.

ولفت الكاتب إلى أن النتيجة الأبرز لهذه التحولات هي التآكل المستمر للقوة الناعمة الأميركية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية، موضحاً أن القومية الاقتصادية والتنصل من الالتزامات كشفا الفجوة الكبيرة بين شعارات واشنطن وسلوكها العملي، إذ تفرض قواعد دولية على الآخرين وتعفي نفسها منها، مما أسقط ادعاءاتها الأخلاقية بالكامل.

وتابع الكاتب تحليله للواقع الدولي عبر الإشارة إلى غياب الإرادة الأميركية لتأمين الاستقرار، مؤكداً أن واشنطن لم تعد تكتفي بترك فراغ في القيادة الدولية، بل تحولت هي ذاتها إلى عامل أساسي في نشر الفوضى واللااستقرار عبر تقويضها المنهجي للمؤسسات الدولية واستخدامها الأحادي المفرط للقوة. وأوضح عطازاده أن الولايات المتحدة التي ادّعت يوماً إدارة النظام العالمي، أصبحت تتصرف كقوة تسعى لنسف هذا النظام، حيث لا تقبل بالقوانين إلا عندما لا تعيق حريتها المطلقة في التصرف، في مسعى مستميت للاحتفاظ بامتيازات الهيمنة المطلقة والتحرر التام من أي قيود قانونية.

واختتم الكاتب مقاله بالتأكيد على أن أزمة النظام العالمي الحالي لا تنبع بالضرورة من صعود قوى دولية جديدة، بل تنطلق أساساً من الداخل الأميركي وباتت هي المصدر الأول للأزمات العالمية.

نتنياهو يجرّ واشنطن للهاوية لإنقاذ مستقبله السياسي

رأى الخبير في الشؤون الدولية «قاسم مؤمني» أن محاولات الكيان الصهيوني المستميتة لتحريض الرئيس الأميركي وتوريط واشنطن في صراع مباشر مع طهران، تنبع بالأساس من المأزق السياسي الداخلي الخانق الذي يعيشه رئيس وزراء الاحتلال، وتمثل مسعى يائساً للهروب للأمام.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان ملي»، يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أن المشاورات المكثفة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة في ظل أجواء التوتر الحالية تسعى لإنقاذ حكومة نتنياهو التي تعاني من انقسامات حادة، مؤكداً أن الأخير ربط مصيره السياسي بنتيجة هذا التصعيد، ويدرك تماماً أن إخفاقه في تحقيق أي إنجاز ملموس سيعني نهاية مسيرته السياسية وتهميشه بالكامل.

وتابع الكاتب: أن قادة الاحتلال يحاولون استغلال كافة الأدوات المتاحة للتأثير على صناع القرار في واشنطن، من خلال توظيف تقارير استخباراتية موجهة للضغط على المسؤولين الأمنيين الأميركيين، بهدف ضمان استمرار الدعم المطلق للكيان الصهيوني، وافتعال أزمة جديدة تجبر الأحزاب السياسية الداخلية على دعم الحكومة بحجة ظروف الحرب.

ولفت مؤمني إلى أن الكيان الصهيوني يسعى جاهداً إلى تنفيذ سيناريو أمني وتخريبي يهدف إلى توريط واشنطن في عمل عسكري مباشر، سعيًا لتغيير الأجواء لصالحه وكسب الغطاء الخارجي، مشيراً إلى أن تل أبيب تخشى بشدة من أي تفاهمات قد تمنع التصعيد، ولذلك تدفع الإدارة الأميركية بكل السبل نحو تحركات عسكرية لعرقلة أي مسار دبلوماسي.

وأوضح أن هذه الاستراتيجية تعد امتداداً لسياسة صهيونية ثابتة تعتمد على خلق الأزمات خلف الكواليس وتوظيف الضغوط السياسية والأمنية لتوجيه التطورات لصالحهم، غير أن هذه المقامرة الأخيرة تكشف حجم الضعف والتخبط في مواجهة الصمود الإيراني.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن قدرة الكيان الصهيوني على دفع دونالد ترامب نحو مواجهة عسكرية تبقى محدودة، نظراً لأن قرارات الإدارة الأميركية محكومة بحسابات استراتيجية كبرى تتعلق بروسيا والصين، وبمكانة إيران الإقليمية والدولية الراسخة، مرجحاً أن تتجنب واشنطن الانجرار خلف هذا الفخ الصهيوني المكشوف الذي يعكس عجزاً وليس قوة.

انهيار البنية التحتية الأميركية يفضح وهم الهيمنة

رأى الكاتب الإيراني «حسن رشوند» أن الانهيار الأخير في البنية التحتية للملاحة الجوية الأميركية وتوقف آلاف الرحلات يكشف بوضوح زيف ادّعاءات الهيمنة العالمية، ويفضح حجم التآكل الداخلي الذي تعانيه واشنطن نتيجة سياساتها العدوانية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أن هذا الشلل غير المسبوق قد يكون إمّا سيناريو مفتعلاً من الإدارة الأميركية بضغط من رئيس وزراء الكيان الصهيوني لجرّ البلاد نحو حرب جديدة، أو حيلة لابتزاز الكونغرس مالياً، أو دليلاً قاطعاً على عجز هيكلي عميق يضرب أجهزة الدولة التي باتت تعتمد على تقنيات متهالكة.

وتابع الكاتب مشيراً إلى التناقض الصارخ في أولويات واشنطن، حيث تستمر الإدارة الأميركية في هدر عشرات المليارات من الدولارات واستنزاف مخزونها الاستراتيجي من الأسلحة في مغامرات عسكرية فاشلة ضد إيران، متجاهلة تقارير مؤسساتها الرسمية التي تحذر من انهيار شبكات النقل والطاقة والمياه الداخلية.

ولفت رشوند إلى أن تكلفة العدوان الأميركي المستمر في المنطقة بلغت أرقاماً خيالية تجاوزت ٤٧ مليار دولار، في وقت تعجز فيه الحكومة عن تأمين ميزانيات أساسية لحماية أرواح مواطنيها وتحديث أنظمتها الحيوية، مما يؤكد أن الثروة الأميركية تُحرق في جبهات خاسرة لا تجلب سوى مزيد من التدهور.

وأوضح أن المعيار الحقيقي للقوة لا يُقاس بالقدرة على إطلاق العمليات العسكرية خارج الحدود، بل بكفاءة إدارة الأزمات الداخلية وصيانة البنى التحتية، معتبراً أن الضربات التي تلقتها القواعد الأميركية كشفت هشاشة هذه المنظومات وتهاويها أمام صمود وقدرات طهران.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الشلل الذي أصاب سماء الولايات المتحدة ليس مجرد خلل فني عابر، بل هو إعلان صريح عن بداية مرحلة السقوط البنيوي لإمبراطورية فضلت إشعال الحرائق في العالم على ترميم تصدعاتها الداخلية، محذراً من أن ارتدادات هذه السياسات الهوجاء ستعصف قريباً بما تبقى من هياكل الدولة الأميركية.

تناقضات واشنطن في الملف النووي الإيراني السلمي..

مكافأة بقيمة ٢٠ مليون دولار مقابل معلومات عن برنامج أعلن ترامب تدميره

الوفاق/ أعادت القيادة المركزية للجيش الأمريكي الارهابي «سنتكوم» نشر إعلان صادر عن برنامج «مكافآت من أجل العدالة» التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، عبر منصة «إكس»، يتضمن عرض مكافأة تصل إلى ٢٠ مليون دولار، إلى جانب إمكانية الانتقال إلى خارج البلاد، مقابل تقديم معلومات عن البرنامج النووي الإيراني. ويشمل الإعلان المنشآت والمعدات والعاملين، بمن فيهم أعضاء المجتمع العلمي، فضلاً عن تحركات أيٍّ منهم. ويأتي نشر هذا الإعلان في وقت كان فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد تحدّث، عقب الهجمات على المنشآت النووية السلمية الإيرانية خلال حرب الأيام الاثني عشر، عن «التدمير الكامل» للمراكز الرئيسية لتخصيب اليورانيوم. ثم اعتبر منع إيران من امتلاك سلاح نووي، ومساعي طهران لإعادة بناء برنامجها النووي، من بين أسباب شن الهجمات التي بدأت في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦. وها هو الملف نفسه يعود مجدداً إلى صدارة الدعوات الاستخباراتية والتهديدات العسكرية الأمريكية. وكان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي قد وجّه، في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الأمن سانيتا باولوتا-ديسلاندس، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، بشأن «الإعلان البغيض والمؤسف الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، الذي يعرض مكافأة تصل إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي مقابل تقديم معلومات عن البرنامج النووي السلمي الإيراني». وجاء في الرسالة: «تطلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إدانة هذا الإعلان البغيض بصورة صريحة لا لبس فيها». وشدّد وزير الخارجية قائلاً: «كما يُطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن لفت انتباه المجتمع الدولي فوراً إلى التداعيات الخطيرة للإعلان الأمريكي على صون السلم والأمن الدوليين، والتعامل، في إطار مسؤولياتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مع التهديدات التي تشكلها الإجراءات الأمريكية على سلامة وأمن المنشآت النووية والمعدات والعاملين المرتبطين بها، ومساءلة الولايات المتحدة عن انتهاكاتها المستمرة».

من ادّعاء «التدمير الكامل» إلى البحث عن المعلومات

دافع البيت الأبيض، في بيان أصدره بتاريخ ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥ تحت عنوان «لقد دُمّرت المنشآت النووية الإيرانية، والادّعاءات المخالفة لذلك أخبار زائفة»، عن تقييم ترامب لنتائج الهجمات. وكانت الرسالة السياسية لهذا الموقف واضحة، ومفادها أن العملية العسكرية حققت هدفها، وأن المراكز الرئيسية لبرنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني قد دُمّرت.

مع ذلك، لم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت قطعية هذا الادّعاء موضع تشكيك، حتى في الوثائق الرسمية للحكومة الأمريكية نفسها. فقد أفادت دائرة أبحاث الكونغرس بأن استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٥ تحدثت، بشأن العمل العسكري الأمريكي في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز ٢٠٢٥، عن «إضعاف كبير» للبرنامج النووي الإيراني، في حين واصلت استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠٢٦ استخدام تعبير «التدمير». وأشارت شبكة «سي إن إن»، في تقرير لها بشأن المكافأة المالية مقابل المعلومات، إلى التناقض نفسه؛ إذ تعرض الحكومة الأمريكية أموالاً للحصول على معلومات عن برنامج أعلن رئيسها مراراً أنه دُمّر.

ويعيد هذا الإعلان الجديد إحياء التساؤلات السابقة: إذا كانت نتائج هجمات يونيو/حزيران ويوليو/تموز من العام الماضي محسومة بالقدر الذي ادّعاه الرئيس الأمريكي، فلماذا لا يزال الملف نفسه يشكّل أساساً للعمليات الاستخباراتية ومبرراً للهجمات اللاحقة؟

أعين ترى «كل شيء»

يرتبط تناقض آخر بتصريحات الرئيس الأمريكي بشأن قدرات الولايات المتحدة على المراقبة. ففي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦، زعم ترامب أن واشنطن تستطيع، حتى من الفضاء، قراءة «العلامة الموجودة على قميص شخص ما». وقال بشأن المواقع النووية الإيرانية: «نعرف تماماً ما يجري»، مضيفاً: أن المنشآت التي تعرضت للقصف لا تشهد حركة كبيرة للدخول والخروج، وأن الولايات المتحدة تراقبها.

وبعد أقل من أسبوعين، نشرت القيادة المركزية الأمريكية الارهابية «سنتكوم» إعلاناً لجمع معلومات عن المنشآت والمعدات والعاملين والتحركات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني. وهنا يبرز السؤال: هل تراقب الولايات المتحدة كل شيء من الفضاء، أم أنها بحاجة إلى نشر إعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتجنيد جواسيس على البرنامج النووي الإيراني السلمي؟

إعادة البناء.. الحلقة التي تربط بين روايتين متناقضتين

أتاح ادّعاء «إعادة البناء» لإدارة ترامب تقديم الهجوم التالي باعتباره ضرورة، من دون التراجع عن روايتها بشأن تحقيق النصر في الحرب الأولى. ووفق هذا التصور، تكون المنشآت قد دُمّرت في العملية السابقة؛ لكن الجهود الرامية إلى إحيائها تُستخدم لتبرير عملية عسكرية جديدة.

ويُظهر تقرير للتحقق من الحقائق نشره موقع «فاكت تشيك» في ٣ مارس/ آذار ٢٠٢٦، بعد ثلاثة أيام من بدء العدوان العسكري المشترك للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران، أن خبراء الحدّ من التسلح شككوا في كفاية الأدلة المتاحة علناً لدعم هذا الادّعاء. وقال المدير التنفيذي لجمعية الحدّ من التسلح داريل كيمبال، في التقرير: إن الأدلة المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو التحليلات المستقلة لصور الأقمار الصناعية، أو المعلومات المقدمة إلى الكونغرس، لم تُظهر أن إيران كانت تعيد بناء المنشآت المتضررة وتستعد لاستئناف تخصيب اليورانيوم. وفي الفترة نفسها، شكّك بعض أعضاء مجلسَي الكونغرس الأمريكي في ضرورة تنفيذ عملية عسكرية جديدة، مستندين إلى ادّعاء ترامب السابق بشأن تدمير المراكز الرئيسية لتخصيب اليورانيوم.

أهداف لم تتحقق حتى النهاية

كان ادّعاء الانتصار في الملف النووي جزءاً من مجموعة أوسع من الأهداف المعلنة للحرب. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية، عند بدء عملياتها العسكرية في فبراير/شباط، أن تدمير القدرات الصاروخية الإيرانية، والقضاء على القوة البحرية، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي، من بين أهدافها. وشكّك مركز «ستيمسون» للأبحاث، في تقرير نشره بتاريخ ٢٢ سبتمبر/أيلول تحت عنوان «هل تستحق حرب إيران كل ذلك؟ بعد ستة أشهر، لا تزال الإجابة لا»، في تحقيق الأهداف التي أعلنتها واشنطن. وخلص التقرير إلى أن البرنامج النووي الإيراني لم يُقضَ عليه، وأن القدرات الصاروخية والبنية التحتية المرتبطة بها لم تُدمّر، كما أن دعم طهران للمجموعات الإقليمية لم يتوقف. واعتبر التقرير نفسه أن انتقال التركيز الأمريكي إلى إعادة فتح مضيق هرمز يمثل مؤشراً آخر على تغير مسار الحرب؛ فبدلاً من إعلان تحقيق الأهداف الأولية، وجدت واشنطن نفسها أمام أزمة أسهمت الحرب نفسها في نشوئها. وفي ظل هذه الظروف، يكتسب التمهيد لإعادة الملف النووي إلى صدارة التهديدات وظيفة سياسية محددة؛ إذ يتحول الهدف الذي سبق الإعلان عن تحقيقه إلى مهمة غير مكتملة مجدداً، ويمكن الاستناد إلى استمرار عدم إنجازها لتبرير مواصلة الضغوط وشن هجوم لاحق.

هنا يبرز السؤال: هل تراقب الولايات المتحدة كل شيء من الفضاء، أم أنها بحاجة إلى نشر إعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتجنيد جواسيس على البرنامج النووي الإيراني السلمي؟

المفاوضات في ظل تهديد جديد

قال الرئيس الأمريكي، في مقابلة أجريت معه بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، إن إصدار أوامر بشن هجمات جديدة سيكون «مستبعداً للغاية» في حال إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي وإعادة فتح مضيق هرمز. وفي اليوم التالي، أعلن أيضاً أنه سيمتنع في الوقت الراهن عن شن هجمات جديدة. وتُظهر هذه المواقف أن الخيار العسكري لم يُستبعد من المفاوضات. ولا تكمن أهمية الإعلان الجديد الصادر عن القيادة المركزية الأمريكية الارهابية «سنتكوم» في قيمة المكافأة المالية، بل في كونه أحدث حلقة في رواية يُقدَّم فيها البرنامج النووي الإيراني مرة على أنه «دُمّر»، ثم يُصوَّر مرة أخرى على أنه على وشك إعادة البناء، قبل أن يتحول إلى موضوع لشراء المعلومات والتهديد باستخدام القوة العسكرية. ويمكن تحليل إعلان «سنتكوم» في إطار إعادة إنتاج المبررات السابقة للإبقاء على الخيار العسكري مطروحاً؛ ليس لأن تحديد مكافأة مالية يثبت بحدّ ذاته اتخاذ قرار بشن هجوم، بل لأن الملف نفسه، الذي أُعلن سابقاً إغلاقه، يُستخدم مجدداً لإظهار الضغوط وإمكانية اللجوء إلى العمل العسكري باعتبارهما ضرورة. وما دامت الإدارة الأمريكية لا تقدّم إجابات واضحة بشأن حجم الأضرار، والأدلة على إعادة البناء، والإنجازات التي حققها العدوان، فإن تكرار التهديد النووي سيظل، أكثر من كونه مؤشراً على نجاح الاستراتيجية العسكرية، تذكيراً بالأهداف التي لم تتحقق وبإعادة تدوير الذرائع السابقة.

ما دامت الإدارة الأمريكية لا تقدّم إجابات واضحة بشأن حجم الأضرار، والأدلة على إعادة البناء، والإنجازات التي حققها العدوان، فإن تكرار التهديد النووي سيظل، أكثر من كونه مؤشراً على نجاح الاستراتيجية العسكرية، تذكيراً بالأهداف التي لم تتحقق وبإعادة تدوير الذرائع السابقة

